# التنافس العثماني البريطاني على البحرين ١٨٧١ - ١٩١٤

د. صبري فالح الحمدي

كلية التربية / الجامعة المستنصرية

المقدمة :

شهد الثلث الاخير من القرن التاسع عشر والسنوات التي سبقت قيام الحرب العالمية الاولى تصاعد النزاع العثماني - البريطاني للسيطرة على الخليج العربي لاهمية المنطقة الحيوية للمصالح الاستراتيجية لكلا الجانبين . ومعلوم ان بريطانيا سبقت الدولة العثمانية في ترسيخ وجودها على امارات الساحل العثماني بموجب الاتفاقيات والمعاهدات الموقعة مع شيوخها منذ النصف الاول من القرن التاسع عشر ، فيما تعددت المحاولات العثمانية لمعاودة سيادتها على عموم المنطقة وكان ابرزها تلك الحملة العسكرية التي بعثها مدحت باشا (والي بغداد) عام ١٨٧١ واستهدفت اعادة النفوذ العثماني الى الامارات العربية التي لم ترتبط بعد بمعاهدات مع السلطات البريطانية لمنعها من السقوط في قبضة الحكومة البريطانية ، وما اعقب ذلك من مجهودات بذلها الباب العالي وهو يروم فرض سرطته على تلك المناطق واستمر ذلك حتى عام ١٩١٣ .

على ان الاوضاع الداخلية التي كانت تعاني منها الدولة العثمانية من جهة وتفاقم مشاكلها الاوربية في البلقان او في علاقاتها مع دول اوربية من جهة اخرى ، قد القت بظلالها على مجمل الفعاليات العسكرية والسياسية العثمانية التي عملت على محاولة ازاحة النفوذ البريطاني والحلول محله . الامر الذي اضعف من قدراتها فجاءت محاولاتها ضعيفة وغير جدية ازاء اتساع الوجود البريطاني وفي مجالات عدة والهادف الى تهميش الدور العثماني وجعله غير فاعل في سياساته الرامية الى التقرب واستمالة شيوخ المنطقة الى جانبه ، والذين كانوا في بعض الاحيان بحاجة الى دعم الباب العالي لحكمهم في مواجهة الضغوط المتزايدة التي مارستها السلطات البريطانية عليهم لجعلهم خاضعين لمقتضيات مصالحها المتزايدة ،فتراها تلجأ الى اتباع الدبلوماسية النشطة تارة والتلويح باستخدام القوة العسكرية تارة اخرى وفي ظل ظروف واوضاع معينة لتحقيق ذات الاهداف .

وقد حاول البحث القاء الضوء على تلك الاحداث مستشهداً بالامثلة التاريخية ومعززاً ما اورده من آراء واكفار على معلومات ونصوص استقاها الباحث من مصادر متخصصة في تاريخ الخليج العربي الحديث.

على الرغم من وصول العثمانيين الى البصرة عام ١٥٤١ ، الا انهم لم يستطيعوا ان يفرضوا سيطرتهم الفعلية على المنطقة لاسباب تعلق بضعف البحرية العثمانية وعدم قدرتها على منافسة القوى الاوربية ومعارضة بريطانيا وفارس للتوجهات العثمانية ،ومع نجاح العثمانيون في اقامة سلطة لهم في الاحساء واواخر القرن السادس عشر ،غير ان هذه السلطة سرعان ما انهارت على يد بني خالد الذين استولوا على حكم الاحسا منذ عام ١٦٧٠، وان اعترفوا بولاء شكلي للدولة العثمانية من خلال صلتهم بولاة البصرة[١] ،كما ان العثمانيين لم يلغوا كيان الامارات العربية وكانوا يفضلون الادارة غير المباشرة لها ، واكتفت الدولة بالتركيز على زعامتها الروحية خاصة وانها كانت غارقة بمشاكلها في البلقان ،مما كان الامر يضطرها بين الحين والاخر الى سحب حامياتها العسكرية من الخليج العربي، لذلك ظلت سيادتها اسمية في الغالب على تلك المناطق[٢].

وفي مقابل ذلك استطاعت بريطانيا ان تسيطر على الخليج الغربي خاصة بعد احتلال قواتها رأس الخيمة عام ١٨١٩ ،وما اعقب ذلك من تصاعد نفوذها عبر اجبارها شيوخ القبائل العربية ومنهم عبد الله بن احمد آل خليفة شيخ البحرين على توقيع معاهدة السلم عام ١٨٢٠، والتي تضمنت التزامهم بعدم التعرض للتجارة البريطانية والمحافظة على ما اطلقت عليه السلطات البريطانية بالامن في المنطقة[٣] ، اضافة الى معاهدات اخرى لاحقة لها .

ولعل ما يلفت النظر أن عروضاً قدمت الى شيخ البحرين في السنوات التالية عن طريق السلطات العثمانية في البصرة تطلب اعترافه بالسيادة العثمانية منها ما حدث عام ١٨٥٨ حينما جاء وفد عثماني ضم شيوخ البصرة وبغداد ليقدم عروضاً لشيخ البحرين الذي ابدى استعداده لقبول السيادة العثمانية على بلاده.لكن الحكومة البرطانية عارضت في ذلك على اساس ارتباط البحرين باتفاقيات معها وهي لا تعترف باية اتفاقية تهدف الى وضع الامارة تحت سيطرة الباب العالي ،على ان محاولة فرض السيطرة الفعلية للدولة على البحرين لم تتضح الا على عهد مدحت باشا فمن الملاحظ انها كانت محاولات بسيطة لم يترتب عليها نتائج ذات اثر جدي[٤].

ادت المعارضة البريطانية المستمرة لمحاولات الدولة العثمانية توطيد وجودها في امارات الخليج العربي الى ادراك بعض المسؤولين العثمانيين مخاطر تلك السياسات على

مصالحهم بالمنطقة ،وفي مقدمتهم مدحت باشا (والي بغداد ١٨٦٩-١٨٧٢) الذي يعد من ألد اعداء السياسة البريطانية في الخليج العربي، وكان حريصاً على تقوية قبضة الدولة على المناطق التابعة لها اسمياً تعويضاً عن الخسائر الاقليمية التي الحق بها في البلقان ،وجسد توجهاته هذه في ارساله لحملة عسكرية عام ١٨٧١ تمكنت من احتلال الاحساء بمساعدة شيخ الكويت عبد الله الثاني بن صباح(٥) ، الامر الذي اثار قلق الحكومة البريطانية على مصالحها في المنطقة خاصة بعد انضمام القبائل العربية للقوات العثمانية فلجأت الى ممارسة ضغوطها على شيوخ تلك القبائل لمنعهم من التحالف او التعاون مع الحملة العسكرية الزاحفة صوب مناطق الخليج العربي(٦) .

ومنذ الاستعدادات الاولى لحملة الاحساء حرصت حكومة استانبول على ان تطمأن بريطانيا بان الحملة المرسلة الى شرق الجزيرة العربية ونجد لن تمس البحرين سواء في المجال العسكري او السياسي ، فقد صرح علي باشا (الصدر الاعظم ) في نيسان عام ١٨٧١ بانه فيما يتعلق بالبحرين فلا يتوجد هناك نية للقيام بعمليات حربية ضدها فان الباب العالي يعلم اهتمام الحكومة البريطانية بهذه الجزر ، اما نجد وتوابعها فهي جزر من ولايات الدولة تشمل الاحساء وقطر(٧) .

وكان البريطانيون يرجون ان يقف الزحف العثماني عند الاحساء ،غير ان تحول شيخ قطر الى محالفة العثمانيين افسد حسابات البريطانيين الذين بادروا الى الاستفسار عن اهداف الحملة العسكرية ، وقد اجاب وزير الخارجية العثماني بان نجدا وتوابعها الاحساء وقطر من املاك الدولة ، اما الامارات الاخرى ومنها البحرين فليس لحكومة استانبول اطماع فيها(٨) ،ومع ذلك فقد صدرت الاوامر في نهاية ايار عام ١٨٧١ الى بلي (Pelly) المقيم البريطاني في الخليج العربي بان يقوم وبرفقة ثلاث سفن حربية بزيارة الى البحرين لتجديد التعهدات البريطانية بالحماية ، وقد برهن وجود هذه السفن في المياه المجاورة على انه كبح فعال لادعاءات العثمانيين ومطالبتهم في البحرين(٩) .

ادت الاحتجاجات الفورية من قبل ممثل الحكومة البريطانية لدى استانبول في شهري نيسان وايار من عام ١٨٧١ وحسب ما اوردته المصادر البريطانية الى انكار المسؤولين العثمانيين وجود مثل هذه المخططات لديهم ، وتلقي قادة الحملة العثمانية تعليمات من حكومتهم تمنعهم من الاقتراب من جزر البحرين ، ورغم التطمينات المذكورة فقد استمرت المخاوف البريطانية من احتمال تقدم القوات العثمانية جنوباً نحو البحرين ، ففي تموز من العام ذاته ترامي الى (بلي) اتجاه الحملة الى البحرين ،وعلى الاثر طلب من الكولونيل لادر (Ladder)

القائد الاعلى للبحرية البريطانية في الخليج العربي مراقبة الساحل العماني عند تقدم القوات العثمانية والعمل على تأكيد المعاهدات السابقة التي عقدت مع شيوخ المنطقة ،وطلب (بلي) من حكومة الهند ان توافق على ايفاد الميجور سدني سمث مساعده الاول الى جزيرة البحرين وتخصيص بارجة حربية على مقربة من الجزيرة اسيتعداداً للطوارئ ،وعند وصول سمث الى البحرين بعث الي (بلي) يؤكد له تحرك الحملة العثمانية صوب الامارة(١٠) .

والواقع ان محاولة مدحت باشا مذ نفوذه الى البحرين كان يعد واحداً من المشروعات التي كان يهدف بها السيطرة على شبه الجزيرة العربية وتوابعها من امارات الخليج العربي ، وحانت فرصتها بمناسبة زيارة مدحت باشا للحاميات العثمانية في الاحساء وقطر اواخر عام ١٨٧١ ،وارسل من هناك فرقة عسكرية الى البحرين بقيادة عارف بك قائد بحرية البصرة لبناء ما يلزم من مستلزمات الوقود اللازمة للسفن العثمانية ، وفعلاً توجه عارف بك الى البحرين وتقابل مع شيخها عيسى بن على آل خليفة الذي اظهر له الحفاوة وعبر عن سروره عند رؤيته للسفينتين العثمانيتين (لبنان والاسكندرية) واللتين كان قد اصطحبهما معه في زيارته،ثم تبرع بما يلزم من الاراضي لبناء مستودعات الوقود اللازمة للسفن العثمانية ،على انه لم يكن الغرض من تلك البعثة مجرد الحصول علىمستودعات الوقود بقدر ما كانت للعمل على وضع البحرين تابعة لمتصرفية الاحساء والحصول على ولاء فعلي من شيخها(١١) . وعلى الصعيد السياسي حاول مدحت باشا ان يجمع تواقيع لنحو خمسين او ستين من التجار البارزين في البحرين يطلبون من الاخير توفير الحماية العثمانية لهم بعد ان اجتمع لاحد تجارها وقد شك التاجر في نجاح مثل هذه المحاولة ، وعندئذ عاد مدحت باشا وطلب منه صرف النظر عن الموضوع ،ولم يستطع مدحت باشا ان يمضي في التطيف فترة اطول لانه كان عليه ان يعود الى بغداد(١٢) .

اثار التدخل العثماني في شؤون البحرين مخاوف المسؤولين البريطانيين في الهند فبعثوا بتعليماتهم الى(بلي) المقيم البريطاني في الخليج العربي لكي يعمل على منع العثمانيين من الاستيلاء على اللحرين ، اذ طلبوا منه في ٨ تشرين الثاني عام ١٨٧١ التوجه على رأس بعض السفن الحربية الى البحرين لطمأنه شيخها وللتعرف على مدى الاخطار التي تهدد بلاده، كما طلبوا منه ان يوضح للمسؤولين عن الحملة العثمانية ان البحرين مشيخة مستقلة بموجب معاهدة خاصة مع الحكومة العثمانية ،وان الباب العالي كان قد اعرب للسلطات البريطانية عن عدم وجود اية نوايا للسيطرة على البحرين ،وفي الوقت نفسه اقترح اللورد مايو (Mayo) حاكم الهند على ارجيل (Argel) وزير الدولة البريطاني الاتصال بالسلطات العثمانية ليبعثوا

بتعليماتهم الى مدحت باشا لكي يصرف انظاره عن البحرين ،فاستجاب هؤلاء لذلك وابلغوا أليوت (Eliot) السفير البريطاني في استانبول بان البحرين ستترك على حالها ولن يمسها اي سوء(١٣).

اما مدحت باشا فقد كتب الى اللورد مايو (Mayo) وحاول ان يبرر موقفه باظهار الادلة القانونية والتاريخية التي تثبت حق الدولة العثمانية في السيادة على البحرين ، ولكن الاخير اصر من جهته على استقلال البحرين. ويبدوا ان السبب الذي دفع مدحت باشا لذلك التفاهم السلمي ان ولاية بغداد كانت تعتمد على مصانع بومباي البحرية لاستيراد السفن التي اكثر مدحت من شرائها للملاحة في الخليج العربي وفي نهري دجلة والفرات على امل ان تحل محل الشركة البريطانية ، وكان الشيخ عيسى بن علي آل خليفة حاكم البحرين لا يفتأ يردد مخاوفه من توقع وصول العثمانيين الى بلاده، وعن احتمال تدخلهم في مغاصات اللؤلؤ بفرضهم الرسوم على القوارب المشتغلة بالصيد ،كما اكثرت السفن العثمانية من التردد على البحرين بحجة التزود بالماء والوقود ،وهو ما اثار مخاوف السلطات البريطانية التي كانت ترى ان انشاء قواعد عسكرية عثمانية امر يهدد مصالحها المتنامية في الخليج العربي(١٤).

والثابت فان حملة الاحساء تركت اساساً ارتكزت عليه الدولة العثمانية في تأكيد سيادتها على الخليج العربي فيما بعد من ناحية ، ومن ناحية اخرى دفعت بريطانيا الى تعزيز وجودها في المنطقة ،ومن ثم الاستعداد الدائم للتصدي للوجود العثماني ومحاولات تدعيمه ،وان اضطرت بريطانيا الى الاعتراف بسيادة الدولة على المنطقة الممتدة من البصرة حتى العقير ،اما فيما دون ذلك فليس ثمة اعتراف باي سيادة للدولة باستثناء وجود الاخيرة المحدود في قطر(١٥) ، فقد ادى وصول قوة عثمانية الى الدوحة مطلع عام ١٨٧٢ وقيام الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني نيابة عن ابيه الحاكم برفع العلم العثماني على قصره الى احتجاجات فورية واتهامات بريطانية للدولة العثمانية بانها تخطط لاحتلال البحرين وساحل عمان(١٦) ، وترجمت ذلك في مقاومتها لمحاولة الدولة العثمانية في عهد الشيخ عيسى بن علي آل خليفة حاكم البحرين مد سيطرتها الى جزيرة البحرين ، عن طريق الطلب الى ممثلها في الاحساء ان يقيم القلاع والاستحكامات الحربية في مدينة الزبارة في شبه جزيرة قطر المقابلة للبحرين ،وعندما علمت بريطانيا بذلك اوعزت بواسطة معتمدها السياسي في الخليج العربي الى شيخ البحرين والى السفير العثماني الموجود في لندن ان يطلب من حكومته اغلاق هذا الموضوع ،وفعلاً ترك الوكيل العثماني هذه الفكرة التي باءت بالفشل(١٧).

على ان استمرار وجود القوات العثمانية في قطر والاحساء كان يثير من حين الى اخر بعض القلق لشيخ البحرين ، ففي عام ١٨٧٣ على سبيل المثال كتب بعض الشيوخ من آل خليفة الى الصدر الاعظم في استانبول بدافع من الخلافات الشخصية على ما يبدو وذكروا في رسائلهم ان البحرين ينبغي ان تدخل تحت السيادة العثمانية ،ولم تنقطع الحوادث الفردية التي تقع بين تجار المنطقة والتي كانت المنازعات المالية ، ولما لم يكن هناك تحديد للجنسيات في منطقة الخليج العربي فان التجار كان يدعون لانفسهم الرعوية العثمانية او البحرانية او الفارسية حسب ما تقتضيه مصالحهم وكذلك سيعلن البريطانيون في نهاية الامر ان هالي البحرين يخضعون لقوانين الهند البريطانية(١٨) .

استمرت حالة التوتر في العلاقات العثمانية – البريطانية بخصوص البحرين طيلة الثلث الاخير من القرن التاسع عشر ، فحين حاولت الدولة العثمانية عام ١٨٧٤ ان تزيد من قوة حامياتها العسكرية في قطر وان تعيد بناء مدينة الزبارة واعمارها ، فقد اثار ذلك احتجاج السلطات البريطانية في الخليج العربي والتي اعلنت انها لا تسمح باقامة اي مركز في الزبارة يتعارض ومصالحها في عموم المنطقة ،على اعتبار ان هذا الميناء سيشكل نقطة ارتكاز معادية للبريطانيين ونفوذهم في البحرين ، وفي تشرين الثاني عام ١٨٧٥ طلب حاكم الاحساء العثماني من الشيخ عيسى بن علي آل خليفة حاكم البحرين ان يدفع التعويضات المستحقة على رعاياه من التجار ، وقد نصح (أليوت) المقيم البريطاني شيخ البحرين بان يسوي هذه الموضوعات بهدوء وحكمة مع الجانب العثماني ، ومشيراً الى انه على الرغم من ان الحكومة البريطانية لا تطالب بالسيادة على البحرين غير انها مصممة على حماية الجزيرة من اي هجوم يقع عليها(١٩) ، فيما اوردت الوثائق البريطانية ان شيخ البحرين كان واقعاً تحت تأثير والي البصرة العثمانية(٢٠) . وفي ذات الوقت جددت ببريطانيا تحذيراتها للدولة العثمانية من مغبة مد نفوذها الى البحرين ولوحت باستخدام القوة العسكرية ضدها في احيان كثيرة(٢١) . ووفقاً لما اوردته المصادر البيريطانية فقد اصدرت حكومة لندن تصريحاً رسمياً عام ١٨٧٨ يحدد السيادة العثمانية على المنطقة الواقعة بين شط العرب الى جنوب القطيف بالاضافة الى الشريط الساحلي الممتد على طول مقاطعة الاحساء ،ولا يجوز التقدم الى المقاطعات الواقعة الى الجنوب من الدمام ومما يعزز ما ذهبنا اليه انه عندما اقدمت استانبول عام ١٨٧٩ على اتخاذ البحرين مستودعاً لتزويد السفن بالوقود والماء نظراً لندرة المياه في موانيء القطيف والعقير، فقد صدرت التعليمات للسفير البريطاني في العاصمة العثمانية بان يطلب من الدولة ان تتجنب مثل ذلك المشروع ،كما بعثت حكومة الهند تعليماتها الى بروس (Bruss) المقيم البريطاني في

الخليج العربي بان يطلب من شيخ البحرين بان يرفض الموافقة على انشاء ذلك المستودع(٢٢).

ولكن السلطات العثمانية في الخليج العربي لم تكف عن محاولاتها المتعددة لادخال البحرين في دائرة نفوذها واتباعها للاحساء ،وقد نهجت في ذلك طرقاً عدةً واستغلت كل الظروف التي تبرر لها حق التدخل في البحرين ،ففي اواخر عام ١٨٨٠ وصلت الى البحرين احدى سُفن نقل البريد العثمانية وطلب قائدها من حاكم البحرين الشيخ عيسى بن علي اذناً بانشاء مستودع للفحم في الجزيرة، وعند استفسار شيخ البحرين عما اذا كان ذلك الطلب هو مبادرة خاصة منه او بايعاز من السلطات العثمانية ،فأجاب بانه قدم طلباً بناء على اوامر صادرة اليه وذكر في معرض حديثه بان البصرة سوف تعلن ولاية منفصلة عن بغداد وسوف يتم تعيين والي جديد في الإحساء ،وان هذا الوالي يعتزم زيارة البحرين في وقت قريب ، وقد رد عليه شيخ البحرين بانه سوف يدرس هذا الموضوع عند وصول الوالي العثماني الجديد الى المنطقة ،وعندما علم (بروس) المقيم البريطاني في الخليج العربي بهذا لموضوع ، كلف وكيل الممثلية البريطانية في البحرين بتذكير الشيخ بالتعهد الذي اعطاه المقيم البريطاني في شهر جزيران من عام ١٨٧٩ بعدم السماح للعثمانيين بانشاء مستودع للفحم في البحرين قبل عرض الموضوع على الحكومة البريطانية(٢٣).

على ان الحكومة البريطانية كانت تواقة الى تكبيل الشيخ عيسى بن علي آل خليفة بمعاهدات والتزامات جديدة، اذ انتزعت من الاخير في عام ١٨٨٠ تعهداً جاء فيه بألا يقدم على عقد اية معاهدة كانت او اي اتفاق مع اية دولة والا يمنح اي امتياز كان لاي دولة كانت بتأسيس قنصليات او محطات ما لم يحصل على موافقة الحكومة البريطانية(٢٤) ، الامر الذي اثار رد فعل السلطات العثمانية التي اخذت تمارس ضغوطاً على شيخ البحرين لاجباره على الاعتراف بالسيادة العثمانية ، الا ان الاخير ظل حريصاً على ادامة صلاته مع الجانب البريطاني لدرجة انه كان يبعث بالعروض العثمانية الى المقيم البريطاني ، والذي كان يرسلها بدوره الى حكومة الهند التي راحت تخوله صلاحية المحافظة على استقلال البحرين ولو ادى ذلك الى استعمال القوة ضد السلطات العثمانية في الإحساء(٢٥).

وعلى الرغم من ان اتفاقية عام ١٨٨٠ لم تحرك الشيخ عيسى بن علي من مراسلات الصداقة المعتادة مع القوى المحلية والدول المجاورة ومنها الدولة العثمانية في موضوعات ثانوية ، الا انها كانت بداية لخطوات لاحقة منعته من حرية العمل كشخص مستقل ،فيما راحت وزارة الخارجية البريطانية تذكر السفير العثماني في لندن باعلان اللورد جرانفيل في ايار عام

١٨٨٣ الذي جاء فيه انها ما دام العثمانيون لا يتحركون عملياً خارج حدود مدينة البدع القطرية فاننا معترفون بسيادة اسمية للباب العالي ،لكن القيام باية محاولة لتوسيع هذه السيادة سوف يواجه بالمقاومة(٢٦).

وبسبب اقدام بريطانيا عام ١٨٨٧ على مصادرة ممتلكات شيخ قطر قاسم بن محمد آل ثاني في البحرين وبومباي ، طلب الشيخ من احد وكلائه في البصرة المدعو عيسى بن قرطاس ان يطلب من الحكومة العثمانية ان تحتج على بريطانيا وتعمل على استعادة ممتلكاته منها ،وانتهز الباب العالي هذه الفرصة لمحاولة تأكيد السيادة العثمانية على شيخ البحرين ،فكتب محمد بن صالح حاكم الاحساء الى الشيخ عيسى بن علي يطلب منه رفع الحجز على اموال قاسم وسرعة اعادتها اليه محذراً اياه بتحمله دفع الفوائد المقررة عن اي تأخير يحدث في تسليم تلك الممتلكات التي قدرت باكثر من (٨،١٠٠،٠) الف روبية(٢٧)،اما اذا كانت هنالك ادعاءات من شيخ البحرين او احد من رعيته لدى الشيخ قاسم فلابد في هذه الحالة من الالتجاء الى احدى المحاكم العثمانية في نجد او البصرة ، والواقع انها كانت مناورة بديعة قام بها صالح باشا ليؤكد بها السيادة العثمانية، ولكن كان الرد قصيراً وحاسماً في الوقت نفسه ، فقد بعث الشيخ عيسى بناء على مشورة (بروس) المقيم البريطاني في الخليج العربي الى صالح يخبره بان المصادرة وقعت بامر من الحكومة البريطانية(٢٨).

شهدت تسعينيات القرن التاسع عشر محاولات بريطانية لزيادة نفوذها في البحرين ،اذ وقعت في ١٣ اذا عام ١٨٩٢ اتفاقية بين تالبوت (Talbout) المقيم البريطاني والشيخ عيسى وعد فيها الاخير ان لا يعقد اي اتفاق او يتبادل اي مراسلات مع اية دولة عدا الدولة البريطانية ، وان يرفض اقامة اي ممثل لاية حكومة في الأراضي الواقعة تحت حكمه وان لا يتنازل عن اي جزء من بلاده او بيعه او رهنه او يسمح باية صورة من الصور باحتلاله الا للحكومة البريطانية(٢٩). مما عد تطوراً في العلاقات البريطانية – البحرينية في تلك الحقبة من تاريخ البحرين الحديث.

الا ان السنوات اللاحقة برهنت على وجود توتر في علاقات الجانبين وظهور حالة استياء من قبل سكان البحرين نتيجة قيام السفن البريطانية عام ١٨٩٤ بحرق بعض السفن البحرينية والتي كانت تعمل في الغوص على اللؤلؤ من قاع الخليج العربي ، اضافة الى المعاملة السيئة التي تلقوها من قبل السلطات البريطانية ،وقد تبلورت حالة الرفض هذه في ظهور حالات توقيع لاهالي البحرين واعيان الدولة العثمانية ،ومن ثم ارسلت تلك التواقيع والمستندات برفقة احد المواطنين الذي توجه الى استانبول لمناشدة السلطات العثمانية تقديم

العون اللازم لابناء البحرين ، غير ان المسؤولين البريطانيون تعقبوا ذلك الشخص ودبروا عملية اودت بحياته وبذلك قطع الطريق على مشروع استهدف فرض السيادة العثمانية على البحرين(٣٠) .

جددت الدولة العثمانية بحلول عام ١٨٩٥ مطالبتها بتبعية البحرين لها حين اصدر قائمقام القطيف امراً اعتبر فيه البحرين وعمان تابعة للسلطة العثمانية ، وقد ارسلت بريطانيا احتجاجاً الى الباب العالي مشيرة فيه بانها لا تقبل زعم الدولة بالسيادة على الجزيرة ، فيما تظاهرت بالنفي من خلال مذكرتين بعثتهما الى الدولة في ١٢ و ٢٢ اب بالعام ذاته ما تدعيه من احتفاظها بحق السيادة على البحرين(٣١)، ومع ذلك استمرت المعارضة البريطانية للمطالبة العثمانية في السنوات التالية ،فعندما اقترح مكتب الصحة في القسطنطينية عام ١٨٩٧ افتتاح مركز صحي في البحرين ، رفض المشروع بسبب عدم موافقة السلطات البريطانية والتي اعلنت صراحة بان البحرين تعد أمارة مستقلة تحت الحماية البريطانية ، ولتؤكيد تلك الاهداف البريطانية عقدت الحكومة البريطانية عام ١٨٩٨ معاهدة مع شيخ البحرين تضمنت بنوداً لعل ابرزها تخويل السفن البريطانية حق تفتيش السفن الموجودة في المياه الاقليمية للبحرين(٣٢).

وما ان اطل القرن العشرين حتى كانت المصالح البريطانية قد نمت بصورة ملموسة في البحرين ،وكان من ابرز دعاتها اللورد (كيرزون) نائب الملك في الهند ، ففي عام ١٩٠٠ اسست الحكومة البريطانية وكالة سياسية هناك وعين (جاسكين) كمسؤول سياسي عن بريطانيا في البحرين ثم رفعت مرتبته الى وكيل سياسي(٣٣) ،واشارت الوثائق البريطانية لعام ١٩٠٣ الى تعهد الشيخ عيسى بن علي آل خليفة في المحافظة على ما اسمته السلطات البريطانية بالسلام في منطقة الخليج العربي التي باتت بحيرة بريطانية(٣٤) .

وفي خضم تصاعد التنافس العثماني – البريطاني في محاولة كل طرف فرض سيادته على البحرين ،يبدو ان الشيخ عيسى بن علي آل خليفة كان ميالاً الى اتباع سياسة الموازنة بين الدولتين المذكورتين متى تهيأت له الفرصة المتاحة لتحقيق اهدافه ،فنراه يلجأ الى طلب الدعم البريطاني لمواجهة الضغوط العثمانية المتزايدة عليه احياناً ، وفي ظل اوضاع اخرى كان يحاول استمالة العثمانيين الى جانبه بغية مساندته ضد التدخلات البريطانية في شؤون بلاده. ويشير الدكتور محمود علي الداود الى انه حين طلب (كيرزون) عام ١٩٠٣ يمنح بريطانيا صلاحية اعادة النظر في ادارة حقوق الجمارك رفض الشيخ ذلك رغم تهديدات نائب الملك ، وقد عزز تصرفه مكانته لدى اهل البحرين الذين اكبروا شجاعة حاكمهم الذي وصفه (كيرزون)

في احدى كتاباته بانه كان شيخاً عنوداً ذا شخصية متميزة لم يقبل التنازل عن آرائه ولم يقدم طلباً واحداً يقلل من كرامته او يمس كبريائه(٣٥).

وبعد تولي جمعية الاتحاد والترقي للحكم في الدولة العثمانية عام ١٩٠٩ عقب خلع السلطان عبد الحميد وتوليه اخيه محمد رشاد للسلطة محله ، والتي راحت تدعو الى عثمنة الولايات التابعة للدولة العثمانية مما ولد نزاعاً عربياً عثمانياً وجدت فيه بريطانيا فرصتها السانحة لاضعاف وشائج الدولة مع امارات الخليج العربي وتحويل المنطقة الى منطقة نفوذ بريطانية(٣٦) ، فقد اتبعت السياسة العثمانية اسلوب التفاوض مع الحكومة البيريطانية بسبب المتاعب السياسية والعسكرية التي واجهها الباب العالي مع ايطاليا في صراعهما على ليبيا ومشاكله مع روسيا ،ومع ذلك ظلت علاقات الجانبين تتميز بانعدام الثقة والتشاحن. على ان الخلاف بين الدولة العثمانية وبريطانيا حول مناطق النفوذ في الخليج العربي لم يتخذ صورة جدية الا في تموز ١٩١٠ ، حينما ارسلت السلطات العثمانية في البصرة فرقة من الجنود لكي تسيطر على المواقع التي هي ابعد من الحدود المقررة للسيادة العثمانية جنوب العقير ،ومن جانبها اعترضت الحكومة البريطانية على تلك التحركات خوفاً من ان تكون مقدمة للسيطرة على ساحل قطر والبحرين ، ولعل موقف بريطانيا هذا يفسر لنا التعهد الذي قدمه شيخ البحرين عام ١٩١١ للمقيم البريطاني بان لا يسمح بتأسيس اي وكالة للبريد في بلاده دون موافقة المسؤول البريطاني(٣٧).

والراجح ان الدولة العثمانية لم تكن تستطيع ان تواصل سياستها المعارضة للوجود البريطاني في منطقة الخليج العربي ،وربما رأت بسبب ما صادفته من مشاكل في البلقان فضلاً عن ان الجيش العثماني كان لا يزال في طور التنظيم تحت اشراف خبراء عسكريين ألمان ، لذلك كان رجال الدولة يحبذون ان تسوي الاخيرة مشاكلها مع بريطانيا بالطرق السلمية املاً في الحصول على تأييد من الحكومة البريطانية ازاء ما يواجهه الباب العالي من مشكلات اخرى ، وانه في سبيل الحصول على هذه التسوية كانت الدولة مستعدة لان تتنازل لمصلحة بريطانيا عن امتيازات محسوسة وخصوصاً في مناطق الخليج العربي ، كونها لم تكن في وضع يساعدها على مواصلة تصديها للسياسات والضغوط البريطانية الرامية الى احكام سيطرتها على المشيخات العربية ومنها البحرين(٣٨).

وحقيقة الامر فان المفاوضات العثمانية البريطانية التي جرت قبل اندلاع الحرب العالمية الاولى وبهدف عقد معاهدة بينهما لحل خلافاتها حول امارات الخليج العربي قد مرت بمراحل كثيرة من التعثر ، ويرجع ذلك الى اصرار بريطانيا على عدم الاعتراف باكثر من ميناء

العقير بمثابة الحد الجنوبي للنفوذ العثماني في المنطقة ،وكما اصرت بريطانيا انه لا بد من اخراج الحاميات العثمانية من البحرين وكذلك من شبه جزيرة قطر بكاملها ،واخيراً تم ابرام الاتفاقية العثمانية – البريطانية في ٢٩ تموز عام ١٩١٣ ،والتي وقعت من قبل ابراهيم حقي باشا عن الدولة العثمانية والسير (ادوارد جرى) عن الحكومة البريطانية وضمت خمسة بنود تناولت مواضيع شتى ،وفيما يتعلق بالبحرين اعلنت استانبول تنازلها عن كافة حقوقها في السيادة وعن جميع ادعاءاتها السابقة في البحرين ، واقرت بان رعايا الاخيرة يعدون بمثابة اجانب عن الدولة لايحق للاخيرة تجنيدهم او اجبارهم على دفع الضرائب وان الذي يشرف على مصالحهم هو القنصل البريطاني في بغداد ،مع السماح لبريطانيا بممارسة حق تفتيش السفن العاملة في مياه الخليج العربي ،ومن جهة اخرى اكدت الحكومة البريطانية انها لا تنوي ان تضم البحرين اليها[٣٩].

لم تقف المكاسب البريطانية عند حدود بنود اتفاقية عام ١٩١٣ المشار اليها سلفاً ، ولعل اخر ما حصلت علية بريطانيا من مكاسب سياسية واقتصادية وعسكرية قبيل اعلان الحرب العالمية الاولى تمثل في موافقة السلطان العثماني عام ١٩١٤ بان يكون لبريطانيا حق ادارة شط العرب والخليج العربي ووضع العوامات فيها والمحافظة عليهما تأميناً لسير السفن العاملة في عموم المنطقة[٤٠]، ثم جاءت احداث الحرب العالمية الاولى والتي اسفرت عملياتها العسكرية عن انهيار المانيا وحليفتها الدولة العثمانية وانتصار بريطانيا وحلفائها ما ترك آثاره المباشرة على استمرار الوجود البريطاني في الخليج العربي والمقترن بتعاظم مكانة المقيم البريطاني الذي اصبح بحقيقة الامر الحاكم الفعلي للامارات العربية في المنطقة .

على ان ما يمكن استخلاصه من ثنايا البحث توكيد حقيقة مفادها ان السياسة البريطانية في الخليج العربي كانت تتحكم فيها وتسيرها المدرسة الاستعمارية التي عد اللورد (كيرزون) نائب الملك في الهند احد اعمدتها، وكان يعتقد ان الخليج العربي هو بحيرة بريطانية مقفلة لايحق لشيوخها وبموجب الاتفاقيات المعقودة بين الاخيرين والسلطات البريطانية التعامل معاية دولة اجنبية بصورة ثنائية بما فيها فارس والدولة العثمانية ، ويرى كيرزون أنه ليس لأية دولة أوربية أخرى بما في ذلك روسيا القيصرية والمانيا وفرنسا الحق في تأسيس علاقات مع هذة الأمارات او المتاجرة معها أو تأسيس مشاريع تنتهي بموانئها[٤١] ، وعلى الجانب الآخر جاءت المحاولات العثمانية لتوكيد سيادتها على مناطق الخليج العربي مؤقتة ومتقطعة الى حد ما ومحكومة بمدى قدرة الباب العالي على تهيئة الحملات العسكرية وتوفير مستلزماتها الحربية وتعبئة الرأي العام في تلك المناطق بغية وقوفه الى جانب المطالبة العثمانية في معاودة

نفوذها هناك ، ويظهر أن تلك المحاولات العثمانية السياسية والعسكرية جاءت متأخرة وبعد فوات الأوان خاصة بعد نجاح بريطانيا في احكام سيطرتها على إمارات الخليج العربي من خلال وجودها العسكري الفعلي أو عبر الاتفاقيات المعقودة بين بريطانيا وشيوخ تلك الأمارات والتي كانت محصلتها النهائية ترسيخ الوجود البريطاني في عموم مناطق الخليج العربي ومنها البحرين .

الهوامش :

١. مصطفى عقيل الخطيب ، التنافس العثماني - البريطاني حول قطر (١٨٩٢-١٩٠٣) في ضوء الوثائق الروسية ، مجلة دراسات تاريخية ، جامعة دمشق ، العددان (٦٥-٦٦) أيلول- كانون الاول ، ١٩٩٨ ، ص ١٣٠ .

٢. د. جمال زكريا قاسم ، النزاع البريطاني - العثماني في الخليج العربي قبل نشوب الحرب العالمية الاولى ، المجلة التاريخية المغربية، السنة العاشرة ، العدد (٢٩-٣٠) جويلية ، تونس ، ١٩٨٣ ، ص ٣٥٩ .

3. J. C. Hurewits, Diplomacy in the Near and Middle , Vol. 1 , PP. 88-90 .

٤. قاسم ، الخليج العربي في دراسة لتاريخ الامارات العربية ، جـ٢ ، ١٨٤٠-١٩١٤ ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ٢٢٤ .

5. Forign Office (Confidential) to Sir A-Layard , No. 13 , Dated 5th Jan 1885 , This Document is the Property of Her Majests Secretary of State for India ;

قاسم ، الخليج ، ص ١٧٥ .

٦. عبد العزيز عبد الغني ابراهيم ، بريطانيا وأمارات الساحل العماني دراسة في العلاقات التعاهدية ، بغداد ، ١٩٧٣ ، ص ٣٠٦ .

٧. د. صلاح العقاد ، حملة مدحت باشا في شبه الجزيرة العربية سنة ١٨٧١ وصداها في منطقة الخليج، بحوث مؤتمر دراسات تاريخ شرق الجزيرة العربية، ج٢.اتحاد المؤرخين العرب ، لجنة تدوين تاريخ قطر ، الدوحة (٢١-٢٨ مارس / آذار ١٩٧٦) ، ص ٩٣٦ .

٨. المؤلف نفسه ، التيارات السياسية في الخليج العربي ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ١٧٦ .

٩. أرنولدت ، ويلسون ، الخليج العربي ، نقلة الى العربية وقدم له د. عبد القادر يوسف ، الكويت ، ص٣٩٧ .

١٠. لمزيد من التفاصيل أنظر : ج. ج. لوريمر ، دليل الخليج ، القسم التاريخي ، جـ٣ ، ترجمة ديوان امير قطر ، الدوحة ، ١٩٧٥ ، ص ص١٣٦٠-١٣٦١ ؛ قاسم ، الخليج ، ص١٨٥ .

١١. قاسم ، الخليج ، ص٢٢٥ .

١٢. جون. ب. كيلي ، بريطانيا والخليج ١٧٩٥-١٨٧٠، جـ٢، ترجمة محمد أمين عبد الله ، ١٩٧٩ ، ص ص٦١٣-٦١٤ .

١٣. د. بدر الدين عباس الخصوصي ، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ، منشورات ذات السلاسل ، جـ٢ ، الكويت ، ص ص١٢٢-١٢٣ .

14. Richard , Coke , The Heart of the Middle East , London , 1925 , P. 125 ;

قاسم ، الخليج ، ص٢٢٦ .

١٥. أنظر : الخطيب ، المصدر السابق ، ص١٣٣ .

١٦. احمد العناني ، الشيخ قاسم بن محمد ثاني ومشكلات الزعامة المحلية في الخليج العربي خلال القرن التاسع عشر ، مجلة الخليج العربي ، المجلد ١٣ ، العدد ٢ ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، ١٩٨١ ، ص١٩٠ .

١٧. لمزيد من التفاصيل انظر : خضير نعمان العبيدي ، البحرين من إمارات الخليج العربي ، مطبعة المعارف ، ١٩٦٩ ، ص٥٤ .

١٨. أنظر : العقاد ، حملة مدحت ، ص٩٢٨ .

١٩. قاسم ، الخليج ، ص٢٢٧ ؛ الخطيب ، المصدر السابق ، ص١٣٤ .

20. E. C. Ross . The Persian Gulf Administration Reports , Vol. VIV (1879-1883) , Calcutta , 1880 , (Archive Editions , 1986) , P. 4 .

21. Gurzon, George, Persia and Persian Question, Vol.II,P.545.

22. Aitchison,C.U.A. Collections of Treaties,Engagements and sands relating to India, Neighbouring Countries, Vol.X, Calcutta , PP. 104-105 ;

قاسم ، الخليج ، ص٢٥٠ .

٢٣. كليلي ، المصدر السابق ، ص٧٤٣ .

٢٤. قدري قلعجي، الخليج العربي، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٦٥، ص ص٤١٨-٤١٩.

٢٥. محمد عرابي نخلة ، تأريخ الاحساء السياسي (١٨١٨-١٩١٣) ، الكويت ، ١٩٨٠ ، ص٢١٩ .

٢٦. أنظر : د. محمد الرميحي ، البحرين مشكلات التغير السياسي والاجتماعي ، بيروت ، ١٩٧٦ ، ص٢٤ ؛ الخطيب ، المصدر السابق ، ص١٤٣ .

٢٧. الروبية : عملة هندية كانت تساوي شلن وست بنسات .

٢٨. قاسم ، الخليج ، ص٢٤٣ .

29. A Foronghy : Bahrain Islands , New York , 1951 , P. 125 .

٣٠. خضير العبيدي ، المصدر السابق ، ص٥٤ ,

٣١. إبراهيم خلف العبيدي ، الحركة الوطنية في البحرين (١٩١٤-١٩٧١) بغداد ، ١٩٧٦ ، ص٤٩ ؛ الخصوصي ، دراسات ، ص٥٤ .

٣٢. أنظر : لوريمر ، المصدر السابق ، ص١٤٠٦ ؛ أبراهيم العبيدي ، المصدر السابق ، ص٥١ .

٣٣. محمود بهجت سنان ، البحرين درة الخليج العربي ، بغداد ، ص١٣٦ ؛ الخصوصي ، المصدر السابق ، ص ص٥٤-٥٥ .

34. J. A. Saldanha ; Precis of Correspondence Regarding the Affairs of the (Persian Gulf) , Vol. VIII (1872-1905) (Calcutta , 1906 (Reprinted in 1986) , P. 100 .

٣٥. د. محمود علي الداود ، الخليج العربي والعمل العربي المشترك ، بغداد ، ١٩٨٠ ، ص٤٨ .

٣٦. مصطفى عبد القادر النجار ، الحركة العربية السياسية في امارات الخليج العربي الشمالية ، مجلة كلية الآداب ، جامعة البصرة ، العدد (٥) ، ١٩٧١ ، ص١٢٢ .

٣٧. لوريمر ، المصدر السابق ، ص١٢٥٠ ؛ قاسم ، النزاع ، ص٣٦٤ ؛ المؤلف نفسه ، الخليج ، ص٢٥٣ .

٣٨. العقاد ، الأستعمار في الخليج ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ص١٧٧ ؛ قاسم ، النزاع ، ص ص٢٦٤-٢٦٥ .

٣٩. انظر : العقاد ، التيازات ، ص١٩٨ ؛ قاسم ، النزاع ، ص٣٦٨ ؛ العقاد ، الأستعمار ، ص١٧٧ .

٤٠. د. عباس ياسر الزيدي ، القوى الاستعمارية في الخليج العربي ١٦٠٠-١٩١٤ ، مجلة المؤرخ العربي ، العدد (١٢) ، ١٩٨٠ ، ص٤٥ .

٤١. الداود ، المصدر السابق ، ص٤٦ .